

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط  
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...  
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION  
www.kamaljoumblatt.com

# فرح

تشرين الاول 2020

العدد 43

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- افتتاحية العدد: قضايا الفكر يسيئ اليها الاجتزاء ، وتستدعي التجرد وحسن الاطلاع – عباس خلف
- مع الاحداث: لبنان اليوم على طريق الجلجلة .... اي مصير – سعيد الغز
- مقال سياسي: ذكريات لا تنسى مع كمال جنبلاط – محمد قباني
- مقال اقتصادي: الأزمة الاقتصادية تراوح بين الكيديات والمسكنات – بهيج بو غانم
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
- آراء ومواقف:
  - لبنان والحياد السياسي
  - لبنان لا يستطيع ان يكون تابعا لأحد
- من اقواله:
  - لبنان كيان مستحدث يحمل في طياته مصادر للانقسام
  - المغزى الحقيقي لرسالة لبنان
- مشاريع ومطالب اصلاحية
  - برنامج عملي في وزارة التربية الوطنية سنة 1960
- علوم وتكنولوجيا: "كوبوت 19": ادمغة شابة من لبنان تحارب الوباء بالروبوت
- صحة وغذاء: "الصحة العالمية": الفيروس لم يتغير، بل نحن غيرنا سلوكنا
- اخبار الرابطة
- من الصحافة اخترنا لكم:
- هل يعلم المسؤولون؟ ليتهم يعلمون – نايلة تويني – جريدة النهار 2020/10/14
- عصر المليشيات والمرتزة: حروب وصراعات بلا نهاية – رفيق خوري – جريدة اللواء 2020/10/16
- الطائفية: جهل ، فساد فكري واغتراب ثقافي – انطوان مسرة – النهار 2020/10/13
- Three strongmen and their battle for the Middle East – Financial Times – October 12 2020
- Chevron's Purchase Could Unlock Israel's Natural Gas Bonanza – NYT – October 9 2020
- Failing the poor: Covid-19 has reversed years of gains in the war on poverty - Economist – September 26 2020

**ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها.**

### قضايا الفكر يسيى اليها الاجتزاء ، وتستدعي التجرد وحسن الاطلاع

مناسبة هذا العنوان كلام مجتزأ نسب الى المعلم كمال جنبلاط، وخلق التباساً حول رؤية صاحبه للبنان الحداثه، وصوره داعية للتقسيم الطائفي وفدرالية الطوائف. وبما اننا في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط مؤتمنون وحرىصون على ابراز تراث كمال جنبلاط الفكري والسياسي على حقيقته، فهو في رؤيته المستقبلية للبنان الوطن، ناضل بعناد ضد النظام القائم على الطائفية السياسية ، واعتبرها اخطر ما يواجه لبنان ويمنع تطوره وتحوله الى دولة مدنية علمانية تحقق للجميع العدالة والمساواة وتكافؤ الفؤص.

الكلام المجتزأ المسنوب لكمال جنبلاط مأخوذ من محاضرة له القاها في الندوة اللبنانية بدعوة من رئيسها الاستاذ ميشال اسمر بتاريخ 10 كانون الاول 1956 مدونة في منشورات الندوة، وواردة في كتاب له عنوانه: "لبنان في واقعه العربي ومرتجاه" في الصفحات من 16 الى 94.

وابرازاً للحقائق وتوضيحاً لفكر كمال جنبلاط ومسيرته،، نورد ما يأتي:

"من الوجهة المكانية والجغرافية والمناخية والسكانية يشكل لبنان اتحاداً فدرالياً وواقعياً للقرى والاقاليم والتقاطيع الجغرافية الطبيعية. وفي واقعه الحديث يشكل اتحاداً فدرالياً ما بين جبل لبنان الصغير والمدن الساحلية ، والوهدة البقاعية، بين لبنان المقيم ولبنان المهاجر. لبنان السياسي قائم على هذا التنوع العجيب، منه يستمد هذه الحرية وهذه المساحة وهذه التقاليد الراسخة في الشورى والديموقراطية. لبنان وجد فعلاً ليكون بلد اللامركزية، ولم ينجح حكم في لبنان سوى حكم اللامركزية." ص. 35 - 36

وفي مكان آخر من المحاضرة تحت عنوان : "وحدة العيش وحدة الحياة المشتركة" اورد كمال جنبلاط ما يلي:

"في هذا الاطار الجغرافي - واقع المكان - وفي هذا القالب المعنوي التاريخي الحضاري المتصل - واقع الزمان - كان لبنان، ولا يزال ، بالرغم من التناقضات والتعاكسات والتنوعات التي يحتضنها، كان ولا يزال يشكل وحدة للعيش واحدة، وقد يكون في ذلك السر والسبب الذي يجعل التناقضات والمفارقات والاختلافات والازمات كافة تجد في النهاية لها حلا واقعياً منسجماً وتسوية معقولة. فوحدة العيش، وحدة الاقتصاد، وحدة الحياة، وحدة الاختلاط والاشتراك هي الغالبة على الدوام. وفي الواقع، ان الكيان اللبناني رغم ما يمر به من عواصف يتأكد ويتثبت على الدوام، وقد يدرك ابناؤه مستقبلاً انهم ابناء هذه الوحدة الحياتية قبل ان يكونوا نصارى وسنة وشيعة ودروز وسواها من المذاهب." ص. 66 - 68

وتحت عنوان "ما نرتجيه للبنان"، حدد كمال جنبلاط بعض ما يلحظه من اتجاهات واهداف:

- لبنان بلد العقلانية: ففي واقعه انه مجهز لكي يلعب دور العقلانية السلمية في الشرق الاوسط المجردة من شتى تيارات الجهالة. فلولا العقلانية لما قام لبنان ونما وتطور وسط هذا الكومونولت، هذا الاتحاد الفدرالي الغريب لتنوع اغرب من الاقاليم والعائلات الروحية وملتقى الحضارات القديمة والحديثة وسواها من وجوه التنوع في المنطقة المتوسطة . فجميع دول المنطقة تستطيع ان تتوجه

الى الروح الفدرالية التي تؤمن الاستقرار الداخلي وترضي الاقليات المذهبية والاثنية." ص. 70 -

71

- لبنان بلد التقدم والمبادرة الحرة "ان ما نرتجيه للبنان ان يكون بلد التقدم على ان يبقى دائماً بلد المبادرة الحرة والحياة الحرة" (ص.81)
- لبنان بلد التسامح الديني الحقيقي، هذا ما نرتجيه للبنان لا بلد التعايش الديني، اي بلد التعصب والحقد الديني الدفين. (ص. 91)
- وفي مطلع ستينات القرن الماضي حدد كمال جنبلاط رؤيته للبنان المستقبل تحت عنوان : "علمانية الدولة شرط بقاء لبنان وضمّان وحدة بنيّه" جاء فيه:
  - " لبنان قطر عربي وكيان سياسي مستقل ودولة علمانية لا تمييز فيها بين مواطن ومواطن.
  - الاعتراف بالقومية العربية بمفهومها العلماني كدافع اساسي لتوحيد الشعور ونشر روح الاخوة والمساواة.
  - في المرحلة التي يمر بها العالم العربي ويجتازها لبنان يعتبر قيام كيان لبنان والحفاظ على استقلاله ضرورة وطنية، على ان يتحرر اللبنانيون من العصبية السياسية الطائفية ونزعاتها الهدامة.
  - مهمة العهد القائم وكل عهد ورسالة الوعي الوطني في لبنان يجب ان تنحصر في توجيه نشاطات المواطن وجهود السلطة الى علمنة الدولة.
  - احترام حقوق الاقليات المعنوي : لا وطناً قومياً مسيحياً في لبنان - ولا وطناً قومياً اسلامياً، ولا طغياناً سياسياً لطائفة على طائفة، بل دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الاديان، فعلمانية الدولة شرط بقاء لبنان وضمّان وحدة اللبنانيين ."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها" ص. 263 - 264)

وهكذا:

ان كمال جنبلاط كان دوماً ضد الطائفية والتقسيم الطائفي، ونصيراً مناضلاً للدولة المدنية العلمانية

- مع الاحداث: لبنان اليوم على طريق الجلجلة .... اي مصير - سعيد الغز

هذا الشهر ايضاً، الاحداث تتوالى في لبنان والاضاع تتفاقم: العجز على مستوى ارباب السلطة لايزال هو السائد. البلد يسير على غير هدى: لا مال ، لا اشغال، لا كهرباء، لا محروقات، كورونا جائحة ولا دواء ولا استشفاء الا لأصحاب الثروة والحظوة. حبل انقطاع السلع الغذائية والتجهيزية على غاربه، يقابله التهريب المحمي من نوي القدرة. كل هذا ولا اي مسعى رسمي فعلي للبحث عن مخارج وحلول، الا في الاطلاعات التلفزيونية الدعائية للمسؤولين.

"ذهنية شمشونية" هدامة تحكم لبنان وتتحكم بمصير اللبنانيين، وها هي اعمدة الكيان اللبناني مهددة بالسقوط من دون اي بصيص امل بوقف الانهيار، والناس يعيشون كوابيس تلازمهم في يومياتهم مالياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً وحياتياً، وضمان ارباب السلطة غائبة عن الوعي، ولا امل باستفاقة ضميرية في المدى المنظور.

فعلى الصعيد الحكومي، ما آلت اليه المبادرة الفرنسية الانقاذية يؤكد عملياً فقدان الادراك والحس بالمسؤولية لدى الطبقة السياسية الحاكمة التي ابلغت الرئيس الفرنسي ماكرون كلاماً معسولاً ووعوداً براقاً مفعمة بالآمال بالتجاوب مع المبادرة التي تشكل خشبة خلاص اخيرة للبنان للخروج من معاناته، ثم فجرت الغاماً تعطيلية لاجهاضها واجبار السفير مصطفى اديب على الاعتذار لعجزه عن تشكيل حكومة المهمة الانقاذية. وتحاول منع الرئيس سعد الحريري من محاولته تشكيل مثل هذه الحكومة، باعتماد اساليب التاجيل والتفخيخ والتعطيل، لاسباب وغايات شخصية وفئوية وحزبية لمواصلة تناقض الحصص في قالب الجبنة الذي فقد الكثير من دسمه.

وعلى صعيد وباء كورونا، مازالت المخاطر تزداد وسبل المواجهة والمعالجة تضيق، لقلة الموارد والامكانيات من جهة، ولعدم تجاوب المواطنين مع متطلبات الحماية والوقاية بالمستوى المطلوب.

وبدأت في هذا الشهر المفاوضات بشأن ترسيم الحدود الجنوبية بحراً وبراً، بوساطة اميركية، ورعاية اممية، ورافقها من الجانب اللبناني مواقف متباينة في الشكل والمضمون.

ففي الشكل، رفض الوفد اللبناني التقاط صور له في الاجتماع التفاوضي . وفي الشكل حرص الوفد اللبناني على توجيه كلامه الى ممثلي الامم المتحدة والى الوسيط الاميركي فقط. وفي الشكل ايضا برز خلاف بين رئاسة الجمهورية والثنائي الشيعي على تشكيل الوفد اللبناني للمفاوض.

اما في المضمون، فلبنان قبل التفاوض مع دولة اسرائيل لترسيم حدوده معها، وبدا كأن لبنان الرسمي، والممانع قد تخلى عما تمسك به ، منذ قيام اسرائيل ، بوصف حدوده الجنوبية انها حدود مع فلسطين المحتلة او المغتصبة من العدو الاسرائيلي. وفي المضمون ايضا يسعى لبنان الى الاتفاق مع اسرائيل على ترسيم الحدود، سعياً للاستقرار وفض النزاع معها، والانطلاق لاستثمار ثرواته الطبيعية في البر والبحر ، ووحده المضمون في هذه الحالة، هو المهم، خاصة وانه يأتي بمباركة الثنائي الشيعي ومن وراءه في محور الممانعة ، وفي زمن توقيع دول عربية جديدة اتفاقات سلام مع العدو الاسرائيلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: فلسطين ولبنان اي مصير؟

## - مقال سياسي: ذكريات لا تنسى مع كمال جنبلاط - محمد قباني

عام 1968 وكنت في السادسة والعشرين قام جنبلاط يرافقه شوكت شقير و ابراهيم قليلات ببضعة زيارات في بيروت ضمنها زيارتي في منزلي بعين المريسة وهو اليوم مكتبي في بناية قباني. وكان يريد أن يسجل أن هؤلاء وبينهم أسامة فاخوري هم رفاقي في بيروت.

وكنت التقيته أول مرة عام 1961 في المختارة مع وفد من حركة القوميين العرب وكان الحديث يدور حول جورج حبش المعتقل في سجون الانفصال.

أختلفت معه مرة واحدة عام 1970، عندما ذهبت مع وفد إلى المختارة طالبين تأييد مرشح فؤاد شهاب للرئاسة وهو الياس سركيس. وكان جوابه إذا ترشح شهاب شخصياً فسأصوت له. أما إذا رشح سواه فأنا في حل من ذلك. وترك الحرية لأعضاء جبهة النضال فصوت نواب الحزب إلى جانب سليمان فرنجية وصوت أعضاء الجبهة إلى جانب سركيس الذي خسر بصوت واحد.

تعززت علاقتي به بعد ذلك وطلب مني عام 1972 الترشح في دائرة بيروت الثالثة في لائحة بمواجهة صائب سلام. لكن المخابرات المصرية اعترضت لأنني لم أكن على اتصال بها رغم أنني كنت ناصرياً حتى العظم.

عام 1972 أيضاً اتصلت بعائلة عبد الناصر في القاهرة من خلال حاتم صادق زوج هدى عبد الناصر واتفقنا على تأليف لجنة تخليد عبد الناصر برئاسة كمال جنبلاط. وهذا ما حدث.

ذهبت مرة برفقته في سيارته المرسيديس الخضراء التي تحمل الرقم 5888 إلى دار الفتوى حيث حاول المحتشدون من سكان العاصمة حمل سيارته دون جدوى.

ولا أنسى أنني كنت المشارك الدائم في لقاءاته مع المفتي حسن خالد. وفي إحدى المرات اضطر إلى تسبيق الموعد نصف ساعة ولم يتمكن من إبلاغي، فانتظرتني في قاعة الانتظار عشر دقائق حتى وصلت ودخلت معه.

ولا أنسى طبعاً أنه عام 1976 وفي عز الحرب الأهلية ومخاطرها ركب معي منفرداً في سيارتي دون مرافقين لأنه أراد أن يتحدث معي على انفراد.

وأذكر أنني كنت جالساً بجواره في غرفة طعامه وبدأت كلامي بالقول: يا كمال بك كيف ستنجح في مخاطبة العالم العربي وإلى جانبك جورج حاوي ومحسن ابراهيم؟ وعندما استدعاه مرافقه جوزف كحالة للاجابة على الهاتف وجدت يداً تربت على كتفي، فالتفت فإذا بي أرى وليد جنبلاط يقول لي: قل له هيك، قل له هيك.

## - مقال اقتصادي: الأزمة الاقتصادية تراوح بين الكيديات والمسكنات - بهيج بو غانم

ظنت القوى السياسية التي كانت وراء المجيء بحكومة "الاختصاصيين؟" برئاسة حسان دياب، أو ربما خيل لها، أن هذه الحكومة قادرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية والمصرفية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد منذ أواخر الفصل الرابع من العام 2019، وتفاقت خلال الاحتجاجات الشعبية وليس بسببها. وحسب الذين شكلوا هذه الحكومة البائسة والهجينة إنها ستتمكن من "شيل الزير من البيير" كما يقال.

"إنجازات" هذه الحكومة منذ نبيلها الثقة أوائل العام حتى استقالتها بُعيد كارثة مرفأ بيروت خيبت الآمال فأضافت إلى الأزمة تعقيدات أشد صعوبة، وألقت عليها أكلافاً إضافية باهظة. ولا يغير في هذا الواقع ما أعلنه حسان دياب ذات يوم أن حكومته أنجزت 97 في المئة مما ورد في البيان الوزاري، الأمر الذي أثار ولا يزال السخرية والاستهزاء.

والسؤال الواجب طرحه هو: لماذا هذا الفشل؟ ولماذا لم يتم اتخاذ ولو خطوة واحدة، من أجل إنقاذ الوضع الاقتصادي الذي كان يتردى يوماً بعد يوم وعلى مسمع ومرأى الحكومة ومن كان وراء قيامها؟

### وصفات مسكنات

إن العامل الأساسي لفشل الحكم والحكومة في إقرار خطة إنقاذية، يعود إلى أسلوب المسكنات الذي انتهجته الحكومة في محاولة لشراء الوقت حيناً ولا اعتماد حلول "شعبوية" ترضي الناس ولبعض الوقت، وسرعان ما تتبخر نتائجها بعد حين، فتعود المحاولة من جديد لوصفة مسكنات جديدة.

والواقع أن كل الحلول التي تم اعتمادها على الأصدقاء النقدية والمصرفية والاقتصادية سواء الصادرة عن الحكومة أو البنك المركزي، باءت كلها بالفشل، لأنه لم تعد الحلول التقنية تجدي نفعاً لأزمة عميقة متراكمة أوصلت البلاد إلى الانهيار.

إن اجتناب الحلول الجذرية والاكتفاء بـ "البانادول" إنما ناتج من اعتبارات عدة لعل أهمها:

- 1- الكيديات الداخلية والتجاذبات بين القوى السياسية المعنية في صراع المحاصصات سواء في التعيينات الإدارية أو في إقرار المشاريع. ولعل هذه الكيديات كانت، دون سواها، وراء قرار تعليق دفع سندات الدين سواء "اليوروبوندرز" أو سندات الخزينة.

2- العداء الطبيعي بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين اي نهج إصلاحي أو حقيقي يتمثل بورشة إصلاح اقتصادي - مالي - إداري - اجتماعي. فأى إصلاح حقيقي يؤدي بطبيعته إلى تقليص نفوذ السياسيين والمساس بمصالحهم الاقتصادية سواء لتغذية جيوبهم و ثروتهم أو لتعزيز الزبائنية واكتساب ولاء التابعين لهم.

3- عدم الرغبة وتالياً القدرة لدى المسؤولين على صوغ خطة إنقاذية متكاملة تنطلق من رواية واضحة، لأن ذلك لا يتم إلا بعد قراءة موضوعية للأسباب المترابطة التي أدت إلى حصول الأزمة. ومعرفة الأسباب الحقيقية للأزمة يمس مصالح الطبقة السياسية حاضراً ومستقبلاً. ومن هنا كثرت في الأشهر الماضية الاتهامات المتبادلة بين المسؤولين حيث كل طرف يحاول إلقاء المسؤولية على سواه وتبرئة نفسه من كل ما حصل.

4- إلى ذلك، اصطدمت الحلول الجذرية بالتناقضات الجيوسياسية والسياسية والايديولوجية حول تحديد هوية لبنان، وحول دوره وأي نظام اقتصادي له. وبرزت هذه التناقضات جلياً في مقارنة الشائين المالي والنقدي عند وضع الخطة الإنقاذية، الأمر الذي أدى إلى نشوء خلاف بين الحكومة ومجلس النواب طاول كيفية المقاربة كما طاول الأرقام، ما أدى إلى تعطيل الحوار مع صندوق النقد الدولي الذي كان ولا يزال المفتاح الأساسي والوحيد لأي معالجة جذرية، وسيبقى الصندوق هو الملاذ الوحيد رغم كل المحاولات التي تسعى للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق معه.

#### سلسلة المسكنات

وقد يكون من الصعوبة استعراض إجراءات المسكنات التي تم اتخاذها منذ مطلع العام، إلا أنه يجدر التوقف عند أبرزها:

أولاً: المحاولات اليائسة التي حاولت السلطة النقدية القيام بها، استجابة لقرارات حكومية شعبية من أجل خفض سعر صرف الدولار الذي وصل إلى عتبة الـ 9000 ليرة بعد صعود متدرج. وتمت لهذه الغاية محاولات شتى سواء قبل قيام المنصة الإلكترونية أو بعدها، سواء من خلال قرار مصرف لبنان التدخل في سوق القطع وطرح كميات من الدولارات، وهذا القرار استمر إلى أقل من ثلاث أسابيع. وكل ذلك لم يجد نفعاً ولم يمنع استمرار السوق السوداء الحرة، علماً أن السوق الأخرى المستندة إلى المنصة الإلكترونية (على أساس 3900 ليرة للدولار) لم تتمكن من لجم الطلب على الدولار في السوق السوداء.

واستهدفت هذه المسكنات محاولة امتصاص الاحتجاجات والتذمر الشعبي من انخفاض سعر الليرة وتدهور القدرة الشرائية وتزايد معدلات التضخم. وكل ذلك لم يسهم في تحقيق استقرار نقدي على الأقل لأن كل هذه الإجراءات أغفلت عاملي العرض والطلب كما أغفلت عامل فقدان الثقة بالليرة ولجوء الناس إلى تخزين ما أمكن من مدخرات في المنازل سواء كان بالدولار أم بالليرة. إن المعالجات النقدية لا يمكن أن تجدي نفعاً في غياب السياسات المالية، فأى تدبير نقدي له تأثيره السلبي إذ ينفع من ناحية ويضر من ناحية أخرى.



ثانياً: وبالأسلوب نفسه، لجأت الحكومة وبالتنسيق مع مصرف لبنان إل اعتماد سياسة دعم لعدد من السلع. بدأت أولاً بدعم استيراد المحروقات والقمح والأدوية على أساس 1520 ليرة للدولار يخصصها مصرف لبنان وفقاً لشروط محددة. نجحت هذه السياسة في تثبيت أسعار الأدوية إلى حد بعيد وكذلك المحروقات التي استنزفت احتياطي مصرف لبنان بسبب عمليات التهريب المحمية من السياسيين.

إلا أنه عندما طاول الدعم لائحة طويلة من السلع الغذائية والاستهلاكية دبت الفوضى وكثر التحايل في ظل جشع التجار وضعف البنية الإدارية لوزارة الاقتصاد. علماً أن كل سياسات الدعم السابقة التي اعتمدها لبنان لم تصل إلى مستحقيها وبالتالي استفادت منها كل فئات الدخل مع الإشارة إلى أن عمليات التهريب إلى الخارج تعطل مفعول أي دعم.

وعملياً، فإن الأسعار المدعومة لم تصل إلى كل المواطنين في كل المناطق، ولم يتم التمييز بينها وبين السلع غير المدعومة، الأمر الذي أتاح الفرص أمام الاستغلال وتحقيق الأرباح الكبيرة. فسياسة الدعم فشلت في ظل الظروف العادية فكيف تنجح في ظل غياب كلي للدولة وانعدام الرقابة والمساءلة وتفشي الفساد؟

ثالثاً: آخر المسكنات جاء من حاكم مصرف لبنان الذي أصدر تعميماً حدد بموجبه سقفاً لسحوبات المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية. وزعم مصرف لبنان أن هذا التدبير يستهدف امتصاص جزء من الكتلة النقدية التي تشكل ضغطاً على سعر الصرف. كما يستهدف التعميم حفز المواطنين على استخدام السيولة المخزنة لديهم. وبدا جلياً من خلال ردود الفعل على التعميم إن المواطنين يستخدمون ما لديهم عندما تعود الثقة إليهم. كما أن التدبير دفع بالمؤسسات التجارية والخدمية كالمستشفيات والمختبرات ومحلات السوبر ماركت إلى رفض القبض عبر الشيكات المحررة بالليرة، وكذلك رفض القبض بواسطة بطاقات الائتمان الأمر الذي سيجعل من الليرة عملة صعبة وإعطاء فرصة للصارفة بالتعامل مع الشيكات بالليرة شرط فرض حسومات عليها. أي يصرف الشيك بقيمة 100 مليون ليرة بـ 90 أو 80 مليون ليرة نقداً.

ماذا كانت النتيجة؟

والسؤال هو: أي نتيجة حققتها هذه التدابير لجهة معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية، أو للتخفيف من تداعياتها على الأقل. يمكن القول بشكل جازم أن لا شيء تحقق بل أن الوضع يشهد تآزماً ويكبد الاقتصاد كلفة إضافية.

- فالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) يتوقع بحسب تقديرات المؤسسات المالية الدولية أن ينحدر في العام 2020 إلى ما بين 38 و39 مليار دولار أي بتراجع قدره 25 في المئة عن العام السابق.
- الدين العام بات يمثل 250 في المئة من إجمالي الناتج، وإذا تم احتساب الديون المترتبة على الدولة لصالح الضمان الاجتماعي والمستشفيات والمقاولين، يرتفع أقله إلى 110 مليارات دولار وترتفع نسبة الدين إلى الناتج إلى نحو 300 في المئة.

- تراجعت إيرادات الخزينة بنسبة 28.6 في المئة في نهاية الأشهر السبعة الأولى من العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019.
- تراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة 27.4 في المئة في أول 7 أشهر، فضلاً عن تراجع إيرادات الجمارك 33 في المئة والضريبة على القيمة المضافة 55.2 في المئة
- تزايد الانكماش الاقتصادي بسبب تضاول القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية.
- عدم تمكن السلطات النقدية من تحقيق استقرار في سعر الصرف، مع استمرار نشاط السوق الموازية، وقيام أسعار صرف مختلفة للاستيراد والاستهلاك.

مرتا... مرتا

في خلاصة القول يقفز إلى الأذهان القول المأثور "مرتا... مرتا" تتحدثين عن أمور كثيرة والمطلوب واحد". إن كل التدابير التي تم اتخاذها والتي يمكن اتخاذها لا تعالج صلب المشكلة المتمثلة بانعدام الثقة بالدولة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، وبالتالي فإن الحل الجذرية باتت معروفة ويردها الجميع دون العمل على تحقيقها، الحل تكمن في الآتي:

- تشكيل حكومة توحى بالثقة وتكون قادرة على المباشرة في تنفيذ البنود الإصلاحية المعلنة.
- وضع خطة متكاملة والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد تثمر توفير قروض ميسرة للبنان.
- إن من شأن هذه التدابير تحريك برنامج "سيدر" واجتذاب تدفقات مالية ولو تدريجاً.
- إن هذه التدابير تخلق مناخاً من الثقة وتمكن القطاع المصرفي من الشروع في عملية إعادة هيكلته وفقاً لرؤية متكاملة للحلول الإنقاذية.
- وخلاصة القول أن الأزمة المستعصية التي وضعت لبنان على حافة الانهيار والإفلاس لا يمكن معالجتها إلا بحلول جذرية هي سياسية بامتياز وإذا لم يتم ذلك سريعاً، تبقى الأزمة تراوح مكانها تتأرجح بين الكيديات والمحاصصات وبين تدابير "المسكنات".

- نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف:

لبنان والحياد السياسي

"كان الحياد السياسي مخرجاً ممكناً للبنان السيد والمستقل، على منوال سويسرا، ولا يزال البعض يحلم بذلك. والمؤسف ان هذا الحياد السياسي السلمي مستحيل تماماً في الاطار الجغرافي والبشري الراهن. ان قطب الجذب والتوجيه الجماعي الوحيد الذي لا يزال ممكناً وفاعلاً بالنسبة للبنان، هو الاسهام الفعلي في تقدم الانسان والحضارة، اي الاندماج بالخدمة ، بالتفاهم وبالتجرد، في المتحد الاقليمي ، وفي المتحد الانساني. ولكن فضلاً عما يتضمن هذا الحل للمسألة اللبنانية تجاه العالم العربي اولاً، من فكرة تعاون واسع وعميق ، فان هذا الحل ، مهما صعب تنفيذه على الصعيد الفردي، هو صعب ايضاً على الصعيد الجماعي، الا اذا استثيرت وتطورت فينا التوجهات الفكرية وانتصرت على النزعة المعادية للتعاون.

ليس امانا خيار ... اننا مدعوون، اذا اردنا البقاء، الى التطور ، والخروج من الجمود والخوف الى حرية المبادرة ، اننا مدعوون للاضطلاع بهذا الدور المتواضع والمغامر في آن ، الرائع ولكن العميق في انسانيته.... اذا لماذا لا نقوم بذلك عن طيب خاطر؟

ان هذه المخاطرة التي ادعو لبنان الحديث الى تحقيقها وعيشها هي المخاطرة التي يعود لها الفضل في انقاذه من ازماته."

**(المرجع: محاضرة له القاها في الندوة اللبنانية في 30 آذار 1949)**

**"لبنان لا يستطيع ان يكون تابعاً لأحد"**

لا يستطيع لبنان ان يكون دولة تابعة لأحد ، بل دولة حرة تنشر رسالة التضامن والتعاون والمساواة التامة مع جميع فرقاء العقد العربي. ويرفض لبنان كلياً سياسة التدخل في شؤون الغير الداخلية ، ولا يمكنه القبول بها خوف ان يرتد عليه هذا القبول بالتدخل بأسوأ العواقب.

ان ما نرتجيه للبنان ان يكون بلد التقدم والتطور ، وان يستمر دائماً بلد المبادرة الحرة والحياة الحرة. فوظيفة لبنان ان يكون في هذه المنطقة وطن التقدم والحرية ، وفي حال تخلفه عن المركب يفقد احد اهم عناصر كيانه، وسبب وجوده. وما نرتجيه للبنان ايضاً، ان يكون بلد التسامح الديني الحقيقي لا بلد التعايش الديني، اي بلد التعصب والحقد الديني المكبوت، كما يبدو ذلك احياناً في مسرحيات التكاذب المظهري للتعايش مع الاسف.

(من محاضرة له القاها في الندوة اللبنانية بتاريخ 10 كانون الاول 1952)

**من اقواله :**

**1- لبنان كيان مستحدث يحمل في طياته مصادراً للانقسام**

"في الواقع ، يمكن اعتبار الانقسام اللبناني ناجماً عن كون لبنان كياناً مستحدثاً، ظهر في الاول من ايلول سنة 1920. ولو لم يكن الكيان السياسي اللبناني الحديث كياناً مستحدثاً لما ظل اكثر من نصف اهله يجادلون في قيامه ويعارضون نشأته حتى سنة 1943.

ان لبنان في واقعه التاريخي، وفي واقعه الحاضر، لا يزال يعكس كالمراة، كل الخلافات المبدئية والنزعات الفكرية والعقائدية التي نمت وانتشرت في الشرق الاوسط منذ فجر العهود التاريخية. ثم اطلت في ايامنا هذه الافكار والتيارات الفكرية والسياسية تلجأ الى لبنان لتبقى فيه حرة. هذا التكون التاريخي والحاضر يجعل من لبنان مركباً فريداً في ذاته، وملتقى القديم والجديد الحديث. ملتقى التشيع وفسيفساء النوازع والمبادئ والفرق التي برزت على سطح أديم الفكر في هذا الشرق الواسع. ان هذه الارض كانت ولا تزال ملتقى جميع التيارات الفكرية تبغي من خلال تنافرها الوصول الى تركيب واحد، وانسجام يشدها، وتأليف يتعدها ليجمعها ويرفعها الى مستوى التلاقي الحضاري والروحي الحقيقي، بعد اجتيازها حواجز التشرذم الطائفي، فالطائفية السياسية هي علة العلل التي يعاني منها الكيان اللبناني الحديث".

(المرجع: مخطوطة له وردت في كتابه "لبنان في واقعه ومرتجاه" ص. 142 - 145)

## 2- المغزى الحقيقي لرسالة لبنان

"لا يمكن صوغ نظرية عن لبنان معاكسة للتاريخ، فليدرك اللبنانيون ان المغزى الحقيقي لرسالة لبنان، كأمة هادئة ومسالمة بين سائر الامم، وكوطن وجهته ان يكون دولة نموذجية او ان لا يكون، بلد ينبغي عليه بحكم موقعه بالذات على الطرف الغربي من المشرق العربي، ان ينقل للعالم اصغر خفقات الحياة في قلب العالم العربي، وان يلتقط يحكم موقعه على الطرف الشرقي للبحر المتوسط، موجات الحياة المتوسطة الاوروبية والعالمية، لكي يعيد بثها الى الامم في الداخل، الى هذا العالم من الرمال والجوامع والشمس، كجزء من الحقيقة الخالدة، ليصبح لبنان في جوهره ملتقى المسيحية والاسلام"

(المرجع: مقال له لمجلة La revue du Liban سنة 1945)

## مشاريع ومطالب اصلاحية

برنامج عملي في وزارة التربية الوطنية سنة 1960  
"هذا برنامج عملي في وزارة التربية الوطنية سنة 1960. اعتبار وزارة التربية الوطنية اساساً جوهرياً في تكوين الذهنية الاجتماعية اللبنانية وبالتالي في توخيد المفاهيم الوطنية وتركيز وحدة الشعب اللبناني. وفي هذا السبيل يتوجب تعميم الثقافة وتوحيد مناهج التعليم والتوجيه التربوي العام، وان تتخذ بشكل خاص التدابير العملية التالية:

- 1- نشر التعليم الابتدائي المجاني وتوسيع التعليم الثانوي والمهني في مختلف المناطق وفقاً للحاجات الملحة في المناطق المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً بقصد احلال المساواة في ما بينها وتقوية المؤسسات التربوية في اطار تعميم يوفر لها تباعاً عناصر الكفاءة التعليمية والتجهيزات الفنية والابنية المدرسية الصالحة.
- 2- العناية بالتعليم العالي وتعزيز الجامعة اللبنانية وتوسيع فروعها.
- 3- رفع المستوى المسلكي لأفراد الهيئة التعليمية بمختلف الوسائل وخاصة:
  - باستكمال انشاء دور للمعلمين في سائر المحافظات.

- بتعزيز الارشاد التربوي والدورات التدريبية للمعلمين.
- بإصدار المجلة والمنشورات التربوية التي تسهم في توجيه المعلم على نحو يمكنه من تأدية رسالته التثقيفية والوطنية على شكل افضل.
- وضع اسس سليمة للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاصة.
- اعادة النظر في مناهج التعليم في ضوء التطور العلمي والتربوي الحديث، وما تفرضه الفكرة الوطنية المنبثقة من الميثاق الوطني سنة 1943. وتوحيد الكتاب المدرسي.
- وضع منهاج خاص يهدف الى تأمين مختلف فروع التخصص التي يفتقر اليها لبنان في شتى نشاطاته العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية.
- اشراك تلامذة وطلاب المعاهد الثانوية والجامعية في اعمال اجتماعية عمرانية تتعاون لأدائها مختلف ادارات الدولة والهيئات الاقليمية لتنمية روح المسؤولية والشعور الوطني في نفوس الجيل الطالع.
- انشاء متحف للفنون اللبنانية والعربية "

(المرجع: كتابه "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها" ص. 305 - 306)

- علوم وتكنولوجيا: "كوبوت 19": ادمغة شابة من لبنان تحارب الوباء بالروبوت

كتبت ماريانا معضاد في "الجمهورية":

يعمل 4 طلاب جامعيون لبنانيون من جامعة القديس يوسف USJ، على مشروع علمي قد يساهم في الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 بين الطاقم الطبي في المستشفيات.

بدأ مشروع «كوبوت-19» في ظل تفشي فيروس كوفيد-19، بدعوة من الوكالة الجامعية الفرنكوفونية Agence Universitaire de la Francophonie، التي تجتمع كل الجامعات الفرنكوفونية في العالم، وتُعنَى بإنشاء مشاريع تشارك بها هذه الجامعات. دعت الوكالة الجامعات المعنية إلى إرسال خطط مشاريع يمكن أن تخدم المصلحة العامة بتمويل منها. وقد خصّصت مليون يورو لـ 92 مشروعاً جامعياً انتقنتها من أصل 2000 اقتراح مشروع، 4 منها من لبنان، و2 منها من جامعة الـUSJ، ومشروع Cobot-19 هو إحداهما، كما هو موضوعنا اليوم.

الطلاب:

– جو كرم / هندسة كهربائية

– ألكساندر ربحية / هندسة كهربائية

– ريتا شماط / هندسة كمبيوتر واتصالات

– مارك ضو / هندسة كمبيوتر واتصالات

صاحب المشروع:

د. جان صوما / هندسة كهربائية

الأستاذ المشرف:

د. كبريال خوري / هندسة كهربائية

في حديث لـ«الجمهورية»، فسّر أحد الطلاب، الشاب جو كرم، أنّ الوكالة أعطت مهلة تمتد من 3 أشهر إلى 6 لإنهاء المشروع، وكانت المجالات مفتوحة أمام الطلاب بحسب اختصاصاتهم، والهدف هو خدمة المجتمع في هذا الوقت العصيب. وقال: «بنينا خطة مفصّلة حول المهام المتوقعة لكل منّا بحسب تخصصه، كما أقمنا شراكة مع شركة لبنانية قدّمت لنا الخبرة اللازمة ونصائح ساعدتنا في إطلاق المشروع».

الروبوت

– إيصال الطعام إلى المريض

– توفير إمكانية اجتماع الطبيب أو الممرض بالمريض عبر الفيديو

– أخذ حرارة الجسم، ومستوى الأوكسجين في الجسم، وضغط الدم ويحصل الطبيب/الممرض على النتائج عبر تطبيق خاص بالروبوت

– تنظيف وتعقيم ذاتي

– القدرة على التنقل الذاتي والوصول إلى الغرفة المطلوبة من دون تسيير بشري

– نظام إضاءة

-فتح الأبواب وإغلاقها

وذكرَ الطلاب أنّ المشروع ما زال قيد التطوير، وهو حالياً في مرحلة الاختبار، بعد أن نجحوا في تطوير تطبيق سهل الاستخدام يتحكّم بالروبوت. وللروبوت احتمالان: «الوضع اليدوي» عبر التطبيق، و«الوضع المستقل» أي القيادة الذاتية.

وكما ذكرنا سابقاً، إنّ هدف الروبوت هو الحدّ من احتكاك الطاقم الطبي بمرضى كوفيد-19 قدر الإمكان، فمن المعروف أنّ هذا الفيروس شديد العدوى، كما تعاني المستشفيات في لبنان نقصاً في معدات الحماية الشخصية. إنّ عمال القطاع الصحي هم جنودنا في معركتنا ضد فيروس كورونا المستجد، و«كوبوت-19» هو جندي آليّ يمكن أن يساعد في الحدّ من انتشار الفيروس بين الطاقم الطبي، ما يساهم في حماية المجتمع ككل.

في ختام المقابلة، قال الطلاب: «تَبَيَّننا هذا المشروع لمساعدة المجتمع، ولكن في المقابل تعلّمنا الكثير، أكثر ممّا كنّا سنتعلّمه في أيّ تدريب جامعي قد نَتلقّاه. فقد صنعنا منتجاً صناعياً من الألف إلى الياء؛ من التصميم والدهان إلى المواد والمواد الكهربائية المستخدمة، فضلاً عن الخبرة المالية التي اكتسبناها جرّاء إبرام صفقات تجارية وحلّ مشاكل متعلقة بأزمة الدولار...»

## - صحة وغذاء: "الصحة العالمية": الفيروس لم يتغيّر، بل نحن غيرنا سلوكنا

عاد فيروس كورونا ليتسلل إلى الخريف الأوروبي الذي بدأت تتساقط عليه أوراق القلق من موسم عزلة جديد، ويتمدّد فيه الخوف من الوباء الذي باتت أرقام انتشاره تهدد بفصل جديد من الإقفال والشلل الاقتصادي.

وأمام الارتفاع المتواصل في عدادات الإصابات الجديدة والحالات الخطرة والوفيات، تعود الحكومات الأوروبية لتواجه المعضلة نفسها التي كانت قد واجهتها إبان الموجة الأولى من الوباء: الموازنة بين التدابير الوقائية وما تستدعيه من إجراءات تؤثر على النشاط الاقتصادي الذي بدأت تظهر فداحة الأضرار الناجمة عن الشلل الذي أصابه خلال ذروة انتشار الفيروس في الربيع الفائت.

وفي حين تجهد الحكومات لتحاكي تجرّع علقم العزل التام الذي بات شبه محتوم في بعض الحالات، تقول منظمة الصحة العالمية إن: «الفيروس لم يتغيّر، بل نحن الذين تغيّر سلوكنا»، في إشارة إلى التراخي في تدابير الوقاية التي عمت البلدان الأوروبية خلال الصيف، وتذكر بأنها منذ مطلع العام الحالي، تكرر للحكومات ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها، وضرورة تطبيقها بصفتها حزمة متكاملة لتحقيق النتائج المنشودة.

وتقول ماريا فان كيركوفي، المسؤولة في منظمة الصحة العالمية عن الأمراض الناشئة والحيوانية المصدر: «صحيح أننا لسنا اليوم في الوضع نفسه الذي شهدناه في الربيع الفائت، فقد أصبحنا نعرف الكثير عن الفيروس، والتدابير التي تتخذ لاحتوائه فاعلة، لكن المشكلة ما زالت تكمن في تنفيذ هذه التدابير والتقيد بها».

ويقول مدير قسم الطوارئ المشرف على تنسيق الفريق الدولي لمكافحة «كوفيد-19»، مايك رايان: «من الصعب جداً وقف سريان الفيروس بشكل كامل، إلا إذا فصلنا الناس بعضها عن بعض، وهذا صعب جداً. لكن إذا تصرفنا بحزم من البداية، كما فعلت اليابان وكوريا الجنوبية، عندما بدأ الوباء ينتشر بسرعة،



وركّزنا على الإصابات التي تحمل عوارض، فإن النتيجة مضمونة. لكن إذا تأخرنا في اتخاذ التدابير أو تساهلنا في تطبيقها، تزداد صعوبة مكافحة الوباء الذي قد يخرج عن السيطرة».

وأضاف: «عندما تعود الإصابات إلى الارتفاع، كما يحصل حالياً، وهي ستستمرّ، لأن الفيروس ما زال يحمل طاقة قوية على السريان، علينا التركيز ليس فقط على تدابير العزل وقيود الاحتواء، بل على المراقبة والسهر على تنفيذها».

وعن التجاذبات السياسية التي تعرقل إدارة الجائحة في بعض البلدان، وتهدد بانفجار الوضع الوبائي، مثل إسبانيا وإيطاليا، قال رايان: «إن المنظمة على استعداد لمساعدة الحكومات الفيدرالية على التنسيق بين السلطات المركزية والإقليمية، حيث تبيّن أن عدم التنسيق في أي من الاتجاهين يقضي على فاعلية التدابير، ويعجّل بتدهور المشهد الوبائي. نعرف أنه ليس من السهل تحويل البيانات العلمية إلى تدابير إجرائية، ومن الصعب على الحكومات أن تترجم البيانات والقرائن العلمية إلى إجراءات يقبل بها الجميع، خاصة في ضوء التداعيات الاقتصادية لهذه الإجراءات. لكن هذه مهمة الحكومات»، ثم أضاف: «عندما يقع الخلاف بين السياسيين حول إدارة الجائحة، يدفع المواطنون الثمن من أرواحهم».

وفيما حذرت منظمة الصحة العالمية من التضحية بالمسنين للوصول إلى «مناعة القطيع»، ودعت إلى إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة التي دفعت الثمن الأعلى خلال الموجة الأولى، قال مديرها العام تيدروس أدهانوم إن الهدف من التحالف العالمي لتطوير اللقاح ضد «كوفيد-19» هو تأمين ملياري جرة لتوزيعها بنهاية العام المقبل بين الدول، وفقاً لاحتياجاتها وقدراتها. وأعلن أن شركة «موديرنا» قررت أن تتنازل عن حقوق براءة إنتاج اللقاح الذي تطوره إلى أن تنتهي الجائحة. وبعد أن شكر الشركة على خطوتها التضامنية، ودعا إلى الاقتداء بها، قال إن المنظمة تنتظر لمعرفة المزيد حول تبعات هذا القرار على صعيد نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وكشف أن الصين وكوريا الجنوبية انضمتا هذا الأسبوع إلى تحالف «كوفاكس» الذي بلغ عدد أعضائه 171 دولة.

## - اخبار الرابطة

1- مواصلة حملة التوعية من وباء كورونا بمعدل ثلاث مرات في الاسبوع ، وهذا نموذج:

لبنان في دهليز "كوفيد 19": لا لاقاح حتى الآن والاقفال ضرورة ماسة

كثيرون سيعترضون على قرار الاقفال اذا اتخذ مبررين ذلك بالقول: "بدنا ناكل" ولهم كل الحق بذلك. ولكن لو خيروا بين لقمة العيش او مواجهة لحظة حرجة حين تغلق ابواب المستشفيات في وجوههم ووجوه من يحبون ويتعرضون للموت، فماذا سيختارون؟

لأول مرة يعلن الخبراء في علم الاوبئة اننا في لبنان دخلنا في دهليز "كوفيد 19". مدير العناية الطبية في وزارة الصحة اوضح مؤخراً انه يبحث ساعات طويلة عن سرير في احد المستشفيات في مختلف المناطق لانسان مصاب ويكاد يموت اختناقاً. لقد فقدنا كلياً ترف الوقت، والمطلوب قرارات عملية صادمة. اختصاصية علم الوبائيات د. باسكال سلامة والعضو سابقاً في لجنة كورونا تقول: وضعنا صعب جداً جداً، لا بل خطير جداً، فالمستشفيات الحكومية امتلأت والخاصة تمتنع عن استقبال المرضى، والارقام تتزايد مع بدء الخريف والشتاء، والطريقة الوحيدة لمواجهة هذه المخاطر هي الاقفال العام. رغم صعوبة وقعه على الكثيرين، ولكنه ضروري، وحاجة ملحة للصمود والبقاء.

**الكمامة والتباعد حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

## 2- توزيع بيان الرابطة عن: اتفاقات التطبيع مع اسرائيل

في خطاب له في ذكرى نكبة 15 ايار 1947، القاها في 15 ايار 1976 في مهرجان التضامن مع الشعب الفلسطيني ، اعلن كمال جنبلاط:

"في تاريخ هذه الامة العربية كنا نواجه المؤامرات من القوى المعادية، الا ان ما نواجهه اليوم هو بحق يندر بحدوث اخطر هذه المؤامرات. في الماضي كانت الجماهير العربية تقاوم هذه المؤامرات، وتحول دون تنفيذها، اما اليوم فاننا نواجه مؤامرة من نوع جديد، هي مؤامرة مصالحة اسرائيل والاعتراف بشرعية احتلالها واقامة دولتها على ارض فلسطين، عن طريق تمرير الحل الاستسلامي (السلام مقابل السلام)، ونسيان حق العودة واقامة الدولة الفلسطينية. ان ما يحصل اليوم هو مؤامرة تشترك فيها اكثر من دولة ونظام وقوى عربية، والهدف اسدال الستار على الحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية."

في هذا الاعلان كان كمال جنبلاط ، ببصيرته ورؤياه المستقبلية يستشعر في القادم من الايام، المسار العربي التنزلي ، والاستسلام للمشاريع الاميركية – الاسرائيلية التي ستعرض على العرب والفلسطينيين مشفوعة بوسائل الترهيب والترغيب. وهذا ما حصل ويحصل وفقاً للشريط الزمني التالي:

- في العام 1979، اي بعد استشهاد كمال جنبلاط (16 آذار 1977) بسنتين فاجأ الرئيس المصري انور السادات الامة العربية بزيارة القدس والاعتراف باسرائيل وعقد معاهدة صلح معها برعاية اميركية (اتفاق كامب ديفيد) ، واسترجع سيناء للسيادة المصرية – وكان الرد العربي على هذه الخطوة عنيفاً مما ادى الى مقاطعة النظام المصري ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة الى تونس. كما ان الشعب المصري لم يستجب لهذا التطبيع، وبقيت العلاقات بين مصر واسرائيل مقتصرة على السلطات الرسمية في البلدين.

- وفي عقد التسعينات، وقّع الملك حسين اتفاقية وادي عربة للصلح مع اسرائيل، ولم يرض ذلك الشعب الاردني الذي بمعظمه جذوره فلسطينية . الا ان الرد العربي الراض لهذا المسار كان خجولاً لمجرد رفع العتب. كذلك شهد عقد التسعينات توقيع اتفاق اوسلو بين القيادة الفلسطينية والسلطة الاسرائيلية برعاية اميركية. ونتج عن ذلك اعتراف فلسطيني باسرائيل مقابل قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منقوصة السيادة.
  - وفي قمة بيروت للزعماء العرب المنعقدة سنة 2002 تبنى المجتمعون المبادرة العربية التي اطلقها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، والتي تربط الاعتراف باسرائيل بالانسحاب الاسرائيلي الكامل حتى حدود 4 حزيران 1967 لتقوم عليها دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. الا ان رفض اسرائيل التعهد بتنفيذ الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية عطلّ الاتفاق واستمرت الامور عالقة على حالها. فيما شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً حاداً كان من نتاجه قيام سلطة خاصة لقطاع غزة.
- هذه المراحل الرسمية من التطبيع لم تكن الوحيدة على ارض الواقع. فعدد من المسؤولين في دول عربية في المشرق والمغرب العربي اقامت علاقات غير رسمية مع اسرائيل، وتبادلت الزيارات معها.

ان رابطة اصدقاء كمال جنبلاط الوفية لمسيرة المعلم كمال جنبلاط كانت قد اعلنت وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني والحق الفلسطيني، في رفضه "الصفقة القرن الاميركية" التي اعلن الرئيس ترامب تفاصيلها خلال شهر كانون الاول 2019، مع اعلانه الاعتراف بالقدس عاصمة ابدية لاسرائيل. ورأت الرابطة في هذه الصفقة الثنائية بين الولايات المتحدة واسرائيل، ان خلفيتها انتخابية لصالح بطليها ترامب ونتنياهو، واهدافها تثبيت الكيان العنصري الاسرائيلي، وتوسيع رقعته الجغرافية. واستخدام مختلف وسائل التهريب والترغيب لتحقيق هذه الاهداف. وقد نجحت هذه الاساليب التي استطاعت مؤخراً حمل دولتين عربيتين خليجيتين على توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل على اساس مبدأ رفعه نتنياهو: "السلام مقابل السلام" عوضاً عن المبدأ الذي اعتمده المبادرة العربية "الارض مقابل السلام".

ان ما يميز هذه الاتفاقات عن سابقتها ، انها لم يقتصر الترحيب بها على السلطات الرسمية ، بل رافقها صمت وعدم اعتراض شعبي وانفتاح فوري على الصعيد الرسمي للتعامل والتطبيع مع اسرائيل في مختلف المجالات، كما ايدها بعض الدول العربية التي قد تقدم مستقبلاً على عقد اتفاقيات مماثلة مع اسرائيل.

من الواضح ان الولايات المتحدة الاميركية بقيادة الرئيس ترامب سوف تستمر ببذل اقصى الجهود وتعرض شتى الاغراءات على الدول العربية والاسلامية التي تبدي استعداداً لسلك طريق التطبيع التي سلكتها دولة الامارات العربية ودولة البحرين ، خاصة ان ترامب لديه قناعة راسخة بأن هذه "الخطوات - الانجازات" تخدم حملته الانتخابية الرئاسية التي ستجري مطلع تشرين الثاني القادم. ان الواجب والالتزام القومي يفرض علينا التذكير بأن شرط القيام بأية خطوة في اتجاه التطبيع او السلام مع اسرائيل هو التزام مندرجات المبادرة العربية لقمة بيروت التي طرحها العاهل السعودي

الملك عبدالله بن عبد العزيز والتي اقترتها الدول العربية بالاجماع: "الارض مقابل السلام" ودولة فلسطينية عاصمتها القدس.

## رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- من الصحافة اخترنا لكم:

• هل يعلم المسؤولون؟ ليتهم يعلمون – نايلة تويني – جريدة النهار 2020/10/14

معيب هذا المشهد. مسؤولون يتصارعون على لا شيء. نعم لم يبق شيء من الوطن يتقاسمونه. للأسف، هم يعيشون في عوالم بعيدة من الواقع. كأنهم لم يشاهدوا بيروت المحترقة، المدمرة، الحزينة، البائسة. يتنافسون في المواقف المثيرة، ولا يتبرعون بليرة واحدة للإعمار. يتهافتون لتشكيل وفود، واصدار بيانات عن "انجازاتهم" التي لا تجدها على الارض. مضى اكثر من شهرين على انفجار المرفأ، واستقالة الحكومة، ولا تزال الامور تراوح مكانها. لمن تكون الإمرة في حكومة لا تحكم؟ ولمن تلك الحقيبة الوزارية "الفارغة"؟ ومن يمسك ببيت المال الفارغ من المال؟ ومن يسمي اولئك الوزراء الذين لا عمل لهم في بلد يكاد ينهار، فلا تنفع معه حكومة ولا مجلس نيابي ولا رئاسة الجمهورية؟ ولمن تكون الغلبة في بلد خاسر؟ ومن يحوز الثلث المعطل في البلد المعطل؟ يسمونه "الثلث الضامن" في بلد ليس فيه شيء مضمون.

مؤسف الواقع الذي بلغناه مع هذه الطبقة السياسية التي تذهب اليوم الى مفاوضات ترسيم الحدود مع اسرائيل منقسمة بعضها على البعض بما يتيح للعدو تعميق الحدود الفاصلة بين مكوناتها وتحقيق مشيئته. سلطة لا تقاوض "شقيقتها" في دمشق على التصدي للتهريب، بل على ضبط الحدود بين البلدين.

سياسة تعادي المحيط العربي الحاضن الطبيعي لبلد الارز، وتورط لبنان في صراعات محاور لا شأن له مباشرة بها. طبقة يوجّه اليها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون كل انواع التأييب، بل الالهانة، ولا تحرك ساكنا. سلطات واحزاب تتنصل من التزاماتها قبل صياح الديك، لان مصالحها الضيقة، بل الوضيعة، لم تتحقق.

فهل يعلم المسؤولون ماذا حل بالبلاد والعباد؟

هل يعلمون ان الرئاسة باتت هشة، والحكومة ساقطة، والمجلس النيابي فقد صدقيته؟

هل يعلمون ان اللبنانيين يجوعون بعدما صار الحد الادنى للرواتب يساوي 70 دولارا اميركيا، اي اقل من راتب اي اجير مستورد للمساعدة المنزلية؟

هل يعلم المسؤولون ان الرواتب ذابت كالمح، وان الذين يتقاضون نصف راتب زاد عددهم على الذين يتقاضون راتبا كاملا؟

هل يعلم المسؤولون ان كثيرين صُرفوا من اعمالهم فرفعوا نسبة البطالة من 37 في المئة قبل اعوام الى اكثر من 50 في المئة، والحبل على الجرار؟

هل يعلمون ان اللبنانيين ينقصهم الوقود من بنزين لسياراتهم، ومازوت لمولدات الكهرباء، وللتدفئة في الجبال حيث بات الناس يشترونه من سوق سوداء؟

هل يعلم المسؤولون ان اسواق بيروت شبه مقفلة وان المجمعات التجارية في العاصمة، نعم في العاصمة وليس في مدن اصغر منها، باتت مهددة بالإقفال؟

هل يعلم المسؤولون ان شركات كثيرة ومؤسسات تجارية وماركات عالمية هجرت لبنان الى غير رجعة؟

هل يعلم المسؤولون ان المستشفيات تؤجل العمليات الجراحية لنقص في المعدات، وان اللبناني بات يستجدي الدواء وحليب الاطفال؟

هل يعلم المسؤولون ان الجامعات والمدارس متعثرة ليس فقط بسبب جائحة كورونا، بل ايضا بسبب الوضع المالي في البلاد؟

هل يعلمون ان التعليم من بُعد غير مجدٍ في بلد لم يحضّر نفسه، وينقطع فيه التيار الكهربائي مراراً، وسرعة الانترنت في المنازل كالسلحفاة رغم كل الدعاية؟

هل يعلم المسؤولون ان سعر الكتاب المدرسي تجاوز المئة الف ليرة وبلغ بعضه 750 ألفاً، وان اسعار الدفاتر تجاوزت الخمسين الف ليرة؟

هل يعلم المسؤولون ان المزارعين غير قادرين على استيراد المواد الضرورية والاسمدة، وغير قادرين ايضا على تصدير انتاجهم؟

هل يعلم المسؤولون ان الصناعة اللبنانية تلفظ انفاسها بعدما ارتفعت اسعار المواد الاولية بشكل جنوني ما يعطل الانتاج؟

هل يعلم المسؤولون ان اللبناني يئس من ادائهم، وقرف من تصرفاتهم، ويات لا يصدقهم، ويصطف اللبنانيون على ابواب السفارات طمعا في تأشيرة هجرة الى اي بلد في العالم يوفر عيشهم، ويحفظ كرامتهم؟

من يراقب الاداء السيء والسياسات المبنية على اعتبارات شخصية ونكايات وحسابات مذهبية وطائفية ومناطقية ضيقة، يدرك جيدا ان هؤلاء لم يرتقوا الى مستوى الوطن، وان سياساتهم لن تقود الى حكومة انقاذ واصلاح، وانهم لا يعلمون حقيقة ما يجري. ليتهم يعلمون ... ويفهمون!

● عصر المليشيات والمرتزة: حروب وصراعات بلا نهاية – رفيق خوري – جريدة

اللواء 2020/10/16

الحروب بالوكالة ليست ظاهرة جديدة. لكن "الازدهار" الذي شهدته في أفريقيا وآسيا أيام الحرب الباردة وصراع الجبارين الأميركي والسوفياتي، حيث استحالة الصدام المباشر، أقل من "الازدهار" حالياً.

فنحن في مرحلة محكومة بعاملين: تعدد القوى على قمة العالم من دون نظام عالمي يضمن "الضبط المتبادل"، وتفوّت القوى الإقليمية من سطوة القوى الكبرى. والعنوان الكبير في لعبة الأمم صعود ميليشيات وبروز دور المرتزقة.

وبحسب "معهد ستوكهولم لدراسات السلم الدولي"، فإن في العالم عشر شركات خاصة تجنّد مرتزقة لخوض حروب بالوكالة. من "بلاك ووتر" الأميركية وأمثالها إلى "فاغنر" الروسية. أحدثت تجنيد لمرتزقة هو إرسال تركيا نحو ألفي مرتزق سوري لخوض المعارك إلى جانب أذربيجان ضد إقليم ناغورنو قره باغ ذي الأكثرية الأرمنية، بعد إرسال 15 ألفاً من المرتزقة السوريين إلى ليبيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق وميليشيات طرابلس.

وأعلى رقم في إنشاء الميليشيات هو من نصيب إيران التي أنشأت ميليشيات تشبه الجيوش في لبنان والعراق واليمن وسوريا.

وإذا كانت تركيا برئاسة رجب طيب أردوغان تخوض معاركها مباشرة وبالوكالة في سوريا والعراق وليبيا وقره باغ، فإن إيران بقيادة الولي الفقيه تفضّل الحروب بالوكالة. أميركا تقاتل مباشرة وبالوكالة وتحمي قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية شرق الفرات.

وروسيا تقاتل مباشرة في سوريا كقوة عظمى وبالوكالة من خلال ميليشيا تسميها "الفيلق الخامس" وترسل مرتزقة "فاغنر" للقتال في ليبيا إلى جانب الجيش الذي يقوده خليفة حفتر في بنغازي.

في مقال تحت عنوان "العاصفة الكاملة" نشرته "فورين أفيرز" لأستاذة التاريخ في جامعة تورونتو مارغريت ماكميلان، تحدثت المؤلفة عن الكوارث وثلاثة أنواع من القادة: "قادة ضعفاء وغير حاسمين يمكن أن يجعلوا أوضاعاً سيئة أسوأ، كما فعلوا عام 1914. قادة أقوياء بلا رحمة يمكن أن يصنعوا حروباً أفظع، كما فعلوا عام 1939. وقادة حكماة وشجعان يمكن أن يرشدوا العالم خلال العواصف من خلال قراءة شيء من التاريخ".

وفي الواقع اليوم، كثير من القادة الضعفاء والقادة الأقوياء وقليل من القادة الحكماء والشجعان. والعواصف على قوتها، ليست كاملة. فلا حرب بالوكالة تذهب إلى النهاية بل تستمر حرب استنزاف. لا مرتزقة يمكن أن يحسموا حرباً. ولا ميليشيا تستطيع السيطرة على بلد، وإن كانت تعطل الحكم فيه.

والنماذج حيّة أمامنا. حزب الله يعرقل تأليف حكومة تنقذ لبنان، ويقاوم في سوريا دفاعاً عن النظام. فصائل من الحشد الشعبي في العراق تهاجم المتظاهرين وتخطف الناشطين وتغتالهم وتطلق الصواريخ على المطار والمنطقة الخضراء بداعي "مقاومة" أميركا.

الحوثيون في اليمن يقاتلون للحفاظ على الانقلاب الذي قاموا به ويعرقلون التسوية السياسية. المرتزقة الروس والسوريون في ليبيا مجرد بياض في صراعات لا تنتهي. والمرتزقة السوريون الذين أرسلتهم تركيا إلى ناغورنو قره باغ يعودون قتلى في معارك تهدد بصنع "سوريا ثانية" في القوقاز كما حذر رئيس أرمينيا.

ولا مستقبل في سوريا لحركة "التشيع" التي تقوم بها إيران في مناطق سنية، حيث تجند ثمانية آلاف في منطقة درعا وستة آلاف في البوكمال والميادين غرب الفرات في ميليشيا "سرايا العرين".

والهدف المباشر في العراق، كما يقول محمد رضا نقدي، المنسق العام للجيش الإيراني، أن يكون الردّ على اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني "إخراج أميركا من المنطقة"، ولا شيء من دون كلفة.

نائب قائد الحرس الثوري علي فدوي يقول "كلفة حضور إيران العسكري في المنطقة منذ 2006 حتى الآن بلغت عشرين مليار دولار. وهو ليس كبيراً مقابل الانتصارات التي حققتها في المنطقة، وأقل من كلفة حرب السنوات الثماني مع صدام حسين".

ولا شيء مجاناً، إذ يؤكد رحيم صفوي، المستشار العسكري للمرشد الأعلى علي خامنئي أن "إيران ستستردّ كل نفقاتها في العراق وسوريا: ندعمهم ونأخذ الأموال منهم. أخذنا الدولار من العراق مقابل مساعدتنا. وقّعنا عقوداً مع السوريين لكن الروس استفادوا أكثر منا. وأخذنا الذهب من فنزويلا مقابل البنزين".

تمّ نقل 9 أطنان من الذهب جوّاً. ولا أحد "يربط زند" أردوغان المغامر في كل مكان. لا الاتحاد الأوروبي، ولا أميركا الحليف التاريخي، ولا روسيا الخصم التاريخي والحليف الجديد.

وكل "الضغط الأقصى" الأميركي على إيران وميليشياتها لم يدفع طهران إلى تخفيف نفوذها الإقليمي. ومن سخرية التاريخ أن نجد أنفسنا في عصر الميليشيات والمرتزقة، في حين يزدهر اقتصاد المعرفة في العالم الذي وصل إلى مرحلة ما بعد الحداثة.

### ● الطائفية: جهل ، فساد فكري واغتراب ثقافي – انطوان مسرة – النهار

2020/10/13

ننتقد المحاصصة والفساد وبذات الوقت تطالب هذه الطائفة أو تلك بحصة وموقع واستعادة حقوق،

ما يعني أننا مُبرمجون ايديولوجياً على نمطية ذهنية أو بالأحرى فساد فكري، بدون مقارنة علمية ومنهجية وجديّة وعلاجية لمضمون وقواعد تطبيق المادة 95 من الدستور اللبناني.

ان البحث والانسياق في المطالبة عن مواقع واستعادة مواقع من قبل أي طائفة هو تبرير لممارسات في المحاصصة والزبائنية والهيمنة الفئوية. من منطلق ديمقراطي ودستوري ووطني ومصصلحة عامة،

لا دفاع عن حقوق طائفة واستعادة حقوق طائفة...، إلا من منطلق مصلحة وطنية عامة وتطبيقاً لمعايير دستورية

ودفاعاً عن مبادئ عامة في المساواة والمشاركة الديمقراطية.

بدلاً من المطالبة بمواقع واستعادة مواقع، يتوجب الخروج عن هذا الاجترار والمطالبة الشاملة بتطبيق المبادئ البديهية في الدستور اللبناني وفي الممارسة الديمقراطية أيًا كانت طبيعة المجتمع!

ليست "الطائفية" مفهوماً علمياً *concept / notion* ولا تصنيفاً حقوقيًا *catégorie juridique*. انه تعبير عام قبل سبعينيات القرن الماضي وقبل تطوّر الدراسات العالمية المقارنة حول الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية. اثباتاً لذلك ورد في المادة 95 من الدستور اللبناني تعبير "طائفية"، ثم بعد أسطر، "الطائفية السياسية"، ما يعني ضرورة التوضيح. ويورد ميشال شيحا عبارة "confessionnalisme" بين مزدوجين

(Michel Chiha, Politique intérieure, Beyrouth, Trident, éd. 1964, 320 p., p. 79)



## 1. رياض الصلح: "تمهيدًا واعدادًا!"

اثباتًا لحالة الاجترار والتكاذب والكسل الفكري والمخادعة... يتم تكرار ما ورد في البيان الوزاري الاستقلالي الأول في أيلول 1943 لرياض الصلح حول "الطائفية"، ولكن مع اختزال القسم الأهم! يقول رياض الصلح حرفيًا مكرراً عبارتي "تمهيد واعداد":

"إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

"وما يقال في القاعدة الطائفية، يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة."

ما الذي حصل في عهد احتلال الجيش السوري والاحتلال بالوكالة اليوم ايرانياً والمتعاونين في الداخل؟ تم تطييف كل مفاصل الدولة والإدارات العامة لجعل أي تطوّر مستقبلي في التطبيق مستحيلاً! كأنه بين "الطائفية" و"اللاطائفية" هوة شاسعة ولا تدرج، "تمهيداً واعداداً"، حسب البيان الوزاري الأول سنة 1943 و"حتى لا تبقى نفس الا وتطمئن كل الاطمئنان".

يعاني اللبنانيون من برمجة أيديولوجية أو اغتراب ثقافي *aliénation* في ما يتعلق بالمنظومة الدستورية اللبنانية. اثباتاً لذلك عندما خصّصت جلستين في تعليم القانون الدستوري اللبناني في احدى كليات الحقوق حول المادة 95 من الدستور وقاعدة التمييز الإيجابي *discrimination positive / affirmative action* أو الكوتا، انطلاقاً من الدراسات المقارنة في أكثر من أربعين بلداً، نقل إليّ الطلاب عن مدير الفرع: علّمهم قانون دستوري! وفي الثمانينيات كتبت مقالاً حول الموضوع في النهار فصدر رد لأحد المثقفين الايديولوجيين: "أنطوان مسرّه عطار الطائفية!" لا تريدون الدراسة العلمية للمادة 95 من الدستور... خذوا اذا محاضرة!

المفهوم العلمي، تشخيصياً ومعالجة، هو قاعدة التمييز الإيجابي أو الكوتا *discrimination positive / affirmative action*. الكوتا معروفة في ما يختص بالنساء وهي تخضع لقواعد ناظمة. هدف قاعدة التمييز الإيجابي: أولاً تجنّب العزل الدائم لأن الديمقراطية تدرج في سياق من المشاركة، وثانياً توفير الأمان النفسي *sécurisation psychologique* بعدم الاقصاء عن المشاركة الديمقراطية والمساواة.

## 2. مشكلة عربية أساساً!

"الطائفية" في المفهوم المتداول هي مشكلة عربية أساساً، حيث في كل بلد عربي مشاكل مساواة ومشاركة بدرجات متفاوتة. وفي الأيديولوجية الصهيونية تم تجاهل التعددية بالتهجير وتوطيد هوية دينية في مساحة جغرافية! عندما تتحقق المشاركة والمساواة في المجتمعات العربية وفي المنطقة، يزول كثير من العوائق لبنانياً.

المنظومة الدستورية اللبنانية منذ 1926، نصاً وروحاً، هي من انتاج عباقرة قبل تطوّر الدراسات المقارنة منذ سبعينيات القرن الماضي. اما الممارسة فهي الأسوأ عالمياً.

ورد تسمية السلطة التنفيذية في دستور لبنان بأنها سلطة "إجرائية"، أي حسب لسان العرب: "جعل الأمور تجري". ليس للحكومة في لبنان وفي أي بلد في العالم صفة تمثيلية بالمعنى الانتخابي. وورد في المادة 95 تمثيل الطوائف، وليس قوى سياسية وأحجام واحتكار مواقع... وورد في المادة 95 عدم تخصيص أي موقع لطائفة. ووردت شروط الكفاءة والمصلحة العامة (المادة 12، المادة 95...).

### 3. السيادة أولاً اذا أردنا التطوير

يتطوّر تطبيق قاعدة التمييز الإيجابي بفضل تعميم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. لم يكن الوضع مؤاتياً منذ 1920، وتطوّر بشكل كامل لغاية اليوم، حيث تتوفر كفاءات عالية في كل الطوائف بدون استثناء. لكن يتم تطبيق القاعدة بأسوأ الممارسات الزبائنية، عملاً بمقولة أحد السياسيين: "طالما ان النظام طائفيًا نريد حصتنا!"

لم يتذمر مرة الرئيس فؤاد شهاب من قاعدة التخصيص الإيجابي واختار أعلى الكفاءات من كل الطوائف. كانت الشكوى من آكلة الجبنة fromagistes ومن الذهنية السياسية السائدة.

لا يطالب الناس عملياً بالمساواة، بل بالحق بالمساواة. ان تطبيق قاعدة التخصيص الإيجابي بشكل مغلق، مع احتكار مراكز لطوائف، يولد ادراكاً بعدم المساواة والغبن. ويعمّ تطبيق قاعدة التمييز الإيجابي خارج معايير الكفاءة والمصلحة العامة الممارسات الزبائنية وتفقد بالتالي الإدارة صفتها كخدمة عامة. وعلى العكس يؤدي التقيّد بالمعايير الديمقراطية في التمييز الإيجابي إلى تخطي القاعدة اذ لا يهمني اذا كان أي مدير عام من هذه الطائفة أو تلك اذا كان كفؤاً ويُطبق القانون على الجميع بدون تمييز "فئوي".

يؤدي تطبيق قاعدة التمييز الإيجابي، استناداً الى المعايير الناظمة لها، الى تخطيها ومرونتها تدريجياً لأنه يوفر الأمان النفسي ولصالح الجميع. أما التمادي في التطبيق الاحتكاري والمغلق فيؤدي الى انتشار الزبائنية وفساد الإدارة وفشل الدولة وانعدام الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

كيف تتطور وتطبّق قاعدة التمييز الإيجابي؟ يتم التطبيق على المستوى الكلي وليس في كل مرحلة تعيين حصراً، ومع استثناء المراكز العليا ذات الطابع التقني العالي: الجامعة اللبنانية، المصرف المركزي...، وعدم تخصيص أي مركز لطائفة... واعتماد الكفاءة والمصلحة العامة واعتماد آليات موثوقة في التعيينات...

دولة الحق هي التي في كل الحالات تحقق الأمان النفسي. في الهند تم خلال أكثر من ثلاثين سنة تأليف حوالي عشرين لجنة لدراسة كيفية تطبيق قاعدة التمييز الإيجابي لصالح طبقة ما يُسمى "المنبوذين" intouchables مع التقيد بمبادئ الكفاءة والمصلحة العامة

,Christophe Jaffrelot, Inde: La démocratie par la caste, 1885-2005, Fayard, 2005)  
(.p 594).

المعضلة الأساسية في لبنان اليوم هي السيادة، أي الدولة التي تتمتع بكامل الصفات الملكية (fonctions régaliennes) rex, regis, roi، أبرزها احتكار القوة المنظمة، أي جيش واحد لا جيشان، واحتكار العلاقات الدبلوماسية في "لبنان عربي الهوية والانتماء" (مقدمة الدستور).

عندما تتحقق السيادة، التي توفر الأمان النفسي للجميع، بدون فرض تغييرات وممارسات بقوة السلاح وباب عال، يمكن إجراء تغييرات هي كلها رديفة بالنسبة إلى السيادة. ما يُطرح من قضايا رديفة يخفي استراتيجية هيمنة خارجية مع تحالف فتوي خارجي.

---

- **Three strongmen and their battle for the Middle East – Financial Times – October 12 2020**

Vladimir Putin, Recep Tayyip Erdogan and Mohammed bin Salman have a lot in common. The Russian, Turkish and Saudi leaders are all nationalists with regional ambitions. They are autocrats who have centralised power and have been ruthless with domestic political opposition. And they are all risk-takers, who are happy to use military force.

These three strongmen are also believers in the diplomacy of personal relations. Like mafia dons, they can be best friends one day and bitter enemies the next. That matters because their often conflicting interests are fomenting conflict

across a swath of territory from the Middle East to north Africa and the Caucasus. If their rivalries get out of hand, civilians will suffer.

The relationship between Mr Putin and Mr Erdogan is particularly peculiar. The presidents of Russia and Turkey have backed conflicting sides in three regional conflicts — Syria, Libya and now Nagorno-Karabakh. At times, they have clashed directly — the Turks shot down a Russian plane over Syria in 2015. Turkish troops were killed in bombing raids in Syria, earlier this year, by Moscow-backed Syrian forces.

Yet the Russian and Turkish leaders retain a wary friendship. To the outrage of its Nato allies, Turkey chose to buy S-400 anti-aircraft missiles from Russia. When Mr Erdogan was almost overthrown in a 2016 coup attempt, Mr Putin quickly offered support, while the US remained silent.

The reason that the two presidents instinctively understand each other is linked to why they clash with each other. Both are anti-US autocrats, seeking to expand their influence into the power vacuum created by a reduced US role in the Middle East. They are willing to act, while the EU hovers on the sidelines. Mr Putin and Mr Erdogan are not the only ambitious, strongman leaders jostling for influence in their shared neighbourhood. A third key player is Prince Mohammed bin Salman — the crown prince and de facto leader of Saudi Arabia — who is much more closely aligned with Washington.

The willingness to use violence — at home and abroad — links all three. Mr Putin annexed Crimea in 2014, intervened in Syria in 2015 and has authorised a range of intelligence black-ops, including allegedly the attempted murder of Alexei Navalny, his most dangerous domestic political opponent. Prince Mohammed has launched a war in Yemen, blockaded Qatar and has taken responsibility as Saudi

leader for the 2018 murder of the journalist, Jamal Khashoggi, although he denies personal involvement.

Mr Erdogan has sent Turkish troops into Syria and Libya and is risking another military conflict in the eastern Mediterranean with Greece — while supplying military support to Azerbaijan, in its struggle with Armenia. At home, the Turkish president increasingly locks up political opponents, journalists and civil-rights activists.

To some extent, these three leaders are engaged in a zero-sum struggle. The Turkish-backed government of Libya is battling Saudi and Russian-backed rebels. Turkey's support for Qatar and the Muslim Brotherhood, and its closeness to Iran, enrages Saudi Arabia.

The Saudi-Russian relationship is more complex. Mr Putin helped to rehabilitate Prince Mohammed, after the Khashoggi murder, with an infamous high-five at a G20 summit in 2018. But the Russian and Saudi leaders fell out badly over oil prices this year.

By and large, however, the three leaders have been able to manage their conflicts. Russia and Turkey may be on opposite sides of the Syrian civil war — but their most urgent priorities are compatible. For Mr Erdogan, it is stopping the establishment of a secure Kurdish enclave within Syria. For Russia, it is preventing the fall of Syrian president Bashar al-Assad.

But these carefully balanced accommodations can easily come unstuck. After two weeks of fighting, the Russians brokered a ceasefire in the conflict between Azerbaijan and Armenia over Nagorno-Karabakh. But the peace is fragile, there are already reports of fresh fighting and, while Turkey is wholeheartedly behind Azerbaijan, Russia has a defence treaty with Armenia. Moscow is unlikely to tolerate the long-term expansion of Turkish influence on former Soviet Union territory.

All three leaders also have delicate balances to strike between foreign intervention and domestic stability. At the time of Mr Putin's Crimea annexation, Russians joked that they were faced with a choice between the television and the refrigerator. The fridge was empty, but the TV was full of news of exciting military victories. Mr Putin's popularity soared after his Crimean success. But, as the economy has struggled and nationalist fervour has subsided, he has faced new, fridge-driven discontent.

Mr Erdogan faces a similar trade-off. Turkey's military adventures are bolstering his popularity at a time of economic weakness. But small wars overseas can eventually be seen as a waste of resources, particularly if they start to go wrong. Prince Mohammed has a version of the same dilemma. His decision to launch a war in Yemen excited many young Saudis. But a quick victory has not materialised and the Saudi economy is suffering from low oil prices.

As their economies struggle, all three leaders need more than ever to demonstrate strength overseas. The danger of clashes between them is rising.

- **Chevron's Purchase Could Unlock Israel's Natural Gas Bonanza – NYT – October 9 2020**

Chevron, the American oil giant, wrapped up the acquisition on Monday of a relatively small Houston-based company called Noble Energy, paying about \$4 billion.

Until recently, the deal would have been unlikely, if not unthinkable — because what distinguishes Noble is the large natural gas business it has built in the eastern Mediterranean Sea, especially in Israel, an area that major oil companies had until now avoided.

Chevron's move is the latest milestone in a remarkable shift in perceptions about a relatively new region for the petroleum industry in the eastern Mediterranean. Once a dead sea for the oil industry, this area, reaching from the Nile Delta in Egypt up to Israel and Lebanon and around Cyprus, has come alive with exploration vessels, drilling rigs and production platforms in recent years thanks to a series of large natural gas discoveries.

Those finds are drawing major oil companies into the area, attracted not only by the prospect of further undiscovered resources but by improving relations between Israel and its former foes Egypt and Jordan.

“This is an area that looks as if it could have the resource quality and the scale to become a pretty significant energy province,” said Mike Wirth, Chevron's chief executive, in an interview.

International oil giants previously steered clear of Israel, partly, it has been assumed, to avoid alienating large Arab oil producers like Saudi Arabia. The move by Chevron, which this week edged ahead of Exxon Mobil to become America's largest oil company by market value, indicates that the days when Persian Gulf states bristle about business with Israel may be over. Recently, the United Arab Emirates and Bahrain established relations with Israel with apparent Saudi blessing.

"It is opening up the Israeli market to the world," Nati Birenboim, a former Israeli energy official who is now a consultant, said of Chevron's arrival. "Everyone knows when they bought Noble, they bought Israel."

There are no guarantees that recent progress on energy and other fronts won't face setbacks. Longstanding differences between Israel and its neighbors are not forgotten; expansionist moves by Turkey and its president, Recep Tayyip Erdogan, to claim some of the underwater riches have alarmed its NATO allies and recently prompted the United States to deploy a massive Navy ship at a base it shares with Greece.

More than 20 years ago, Noble helped put the region on the energy industry's map. Delek Drilling, an Israeli firm, brought the company to Israel to hunt for petroleum. The partnership, which began in 1999, has produced major natural gas finds that not only reduced Israel's dependence on imported coal and oil but turned Israel — with some helpful nudging from American diplomats — into an exporter with long-term contracts worth an estimated \$25 billion to help power the neighboring economies of Jordan and Egypt.



“I think what Chevron sees is the opportunity” to buy into “massive natural gas resources located in the center of a region with a lot of demand,” said Yossi Abu, Delek’s chief executive and now Chevron’s partner, in an interview.

Along with the drilling sites off the coast of Israel, a major discovery called the Zohr gas field, found by the Italian energy company Eni in Egyptian waters in 2015, has drawn development in the area. Total, the French oil firm, and Eni have even extended the hunt into the sea off strife-torn Lebanon — although the first well the partners drilled, this year, turned out to be a dry hole.

From a geological point of view, the eastern Mediterranean has what oil giants like Chevron are looking for: very large volumes of gas, which many in the industry view as likely to have a better future than oil as climate change concerns grow.

“It is a very attractive region,” said Wayne Ackerman, a former executive at Royal Dutch Shell and an adviser on gas to Saudi Aramco, who has studied the area’s geology. “I am convinced there will be more discoveries there,” added Mr. Ackerman, who now heads gas research at Rapidan Energy Group, a consulting firm.

The energy business has been shaken by plummeting demand during the coronavirus pandemic and worries about the viability of fossil fuels. But the resources that these big fields hold are unlikely to be left in the ground, because they are already earning substantial revenues by powering the economies of Israel and its neighbors. Some of the fields in the region, including the largest

Israeli field, in which Chevron now holds a nearly 40 percent stake, could also be expanded relatively cheaply for exports.

“Gas is an important part of any future energy transition scenario,” Mr. Wirth said. “Proximity to growing markets with demand is a real advantage for a gas resource.”

What Chevron is buying in Noble — very cheaply, because Noble’s shares had been pummeled by the pandemic and worries about the company’s high debt and the industry’s future — is a combination of a profitable regional gas business and the opportunity to expand to serve markets farther afield. Noble also has substantial shale-drilling properties in the United States and some production in Equatorial Guinea in central West Africa.

Mr. Abu of Delek said he thought the American company would bring the capital, technology and marketing clout to allow further expansion of the gas fields as well as new exploration. Delek and Noble, along with Royal Dutch Shell, also share a large find off Cyprus, called Aphrodite, that they have so far not succeeded in developing.

The riches lurking beneath the region’s waters have brought their share of problems.

Turkey has so far been unable to benefit from the prospecting because the gas fields are in zones claimed by other countries under the U.N. Law of the Sea Convention. It has responded by muscle-flexing: In recent months, Mr. Erdogan has sent vessels to drill in waters around Cyprus, including in territory that the island’s government has already awarded to companies like Eni and Total.

“It’s quite a novel way of applying pressure,” said Robert Morris, an analyst at Wood Mackenzie, an energy research firm.

Tensions rose in August when a Greek warship collided with a Turkish warship that was escorting a survey vessel. Greece called it an accident; Turkey described it as a provocation. France, Greece, Cyprus and Italy later took part in military exercises involving ships and planes off the Cypriot coast.

Turkey is not a signatory to the Law of the Sea, and says its neighbors have divided the waters unfairly.

“Their aim,” Mr. Erdogan said in a recent magazine interview, “was to confine our country — which has the longest shore in the Mediterranean — to coastline where only fishing with a rod is possible.”

Turkey’s actions have slowed exploration work around Cyprus — as has the coronavirus pandemic.

The wider region, though, is likely to continue to attract interest and investment, analysts say.

“There are just a few places in the world where you can get into large gas assets,” said Gerald Kepes, an independent energy consultant who has worked in Egypt. “These are what big companies are made for.”

Despite Turkey's efforts, the lure of gaining access to relatively cheap energy has pushed former foes like Egypt, Israel and Jordan more toward cooperation than discord.

Mr. Wirth said recent developments suggested that the region was an "area where we can expect to see regional ties improve in the coming years," a trend likely to promote economic growth and, consequently, demand for gas.

If such trends continue, there is even the possibility of exporting natural gas to countries in the Persian Gulf, like Saudi Arabia, that are rich in oil but poor in gas needed for electric power and industry. There is also a longer-term hope: that gas from the region can help ease Europe's dependence on energy imports from Russia.

"I think when you've got a large, low-cost resource base like this proximate to large economies, we will find ways to move the gas to market in a manner that's competitive," Mr. Wirth said on a call with analysts.

- **Failing the poor: Covid-19 has reversed years of gains in the war on poverty - Economist – September 26 2020**

This coronavirus affects everyone, but not equally. The young often shrug off the virus; the old often die of it. The rich shrug off the economic shock; the poor cannot. Because of covid-19, the number of extremely poor people (ie, those making less than \$1.90 a day) will rise by 70m-100m this year, the World Bank predicts. Using a broader measure, including those who lack basic shelter or clean water and children who go hungry, the ranks of the poor will swell by 240m-490m this year, says the un. That could reverse almost a decade of progress (see

article). If a vaccine is found, economies will no doubt bounce back. But widespread vaccination will take years and the very poor cannot wait that long. By then, malnutrition will have stunted a tragic number of children's bodies and minds.

Governments in rich countries have spent over 10% of gdp to ease the economic pain. Others cannot be so ambitious. Emerging economies have spent just 3%, and the poorest nations less than 1%. Safety-nets in low-income countries are cobweb-thin. Governments there have handed out only \$4 extra per person on social programmes—in total, not per day.

Donors should help. Rich countries are on course to cut direct aid by a third compared with last year. The imf and World Bank have raised lending, but only 31% more of the bank's money has reached poor countries, says the Centre for Global Development, a think-tank, about half the increase in the global financial crisis, a much smaller shock.

Governments in poor countries, meanwhile, need to spend their money wisely. Too many offer pork for chums and crumbs for the poor. Since the crisis began, Mexico has provided no new programmes for the hard-up but has given Pemex, the state oil giant, tax breaks worth \$2.7bn, or \$21 per Mexican. India has poured \$7bn down coal mines. South Africa is expected soon to confirm another wasteful effort to keep its money-losing airline aloft. Even when money is earmarked for good ends, it is too often wasted or stolen. South African investigators are probing possible fraud in 658 contracts worth \$300m for covid-fighting kit. Nigeria's health ministry bought some masks for \$53 each. In a leaked recording, a voice allegedly belonging to a Ugandan official guffaws as she and her colleagues appear to plot to pocket money meant for alleviating suffering in the pandemic.

The best way to help the poor is to give them money directly. The simplicity of this policy makes it less vulnerable to corruption. With a little extra cash in their pockets, recipients can feed their children and send them back to school. They can avoid a fire-sale of assets, such as a motorbike-taxi or a cow, that will help

them make a living in the future. One country that has done well getting cash into poor pockets is Brazil, despite President Jair Bolsonaro's habit of downplaying the effects of covid-19. Various measures of poverty there have actually fallen, largely because the government has sent \$110 per month for three months to the impecunious, helping 66m people. A priority for governments should be basic health care, which the pandemic has disrupted so badly that vaccination rates for children have been set back about 20 years.

The crisis requires politicians to make hard choices quickly. Mistakes are inevitable, given how much remains unknown about the disease. But some are inexcusable. India's sudden lockdown threw millions of migrant workers out of their urban jobs and lodgings, forcing them to head back to their villages on foot or crowded trains, spreading the virus far and wide. South Africa barred people from leaving home at night but then evicted tens of thousands of squatters from shacks on public land, with no place to go. Politicians governing remotely from their comfortable home offices should think harder about how their decisions might affect those whom covid-19 is plunging back into dire poverty. It is shameful when their responses to the pandemic add to the suffering of the least fortunate. ■